يعد الإستثمار الأجنبي أحد أهم مورد لرؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لإقتصاد الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فلاشك أن الإستثمارات الأجنبية تلعب دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل، وتعد الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي، باستخدام العديد من الحوافز، الامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها.

باحترام المنافسة الاقتصادية بين الدول سارعت مختلف الحكومات بتهيئة منظوماتها التشريعية على تنظيم العملية الاستثمارية، عن طريق إقرار الحوافز المالية وغيرها، لجذب رؤوس الأموال الاستثمارية والجزائر كعضو من المجتمع الدولي لم تكن بمنأى عن تأثيرات الاقتصاد العالمي، مما أدى بها إلى مسايرة ركب الاقتصاد الدولي.

فعلى الصعيد الدولي صادقت الجزائر منذ مطلع 1995 على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الإستثمار (CIRDI) كما وقعت على إتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الشقيقة، وغيرها في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.

أما على الصعيد الداخلي فقد ذكرت الجزائر الاستثمار في مختلف نصوصها، مثلما جاء في المادة 09 من دستور 1996 المعدل والمتمم.

كما نص الدستور 1996 في مادته 21 على تنظيم تجارته الدولية من اختصاص الدولة، لحماية الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الضخمة المتعددة الجنسيات، وأصدرت الجزائر العديد من النصوص خاصة لاسيما المتعلقة باقتصاد السوق، وقانون النقد والقرض والنص المتضمن إنشاء البورصة، والقانون الخاص وحركة رؤوس الأموال، وقانون المنافسة وكذلك الأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمار، وصولا للقانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، ومنه تعدد الأنظمة القانونية ينجم عنه بالضرورة تعدد المزايا والضمانات المستقطبة للاستثمار.

إن تعدد الأنظمة القانونية ينجم عنه بالضرورة تعدد المزايا والضمانات المستقطبة للاستثمار، بالتالي تعددت الإجراءات القانونية لحماية الاستثمار وتكمن أهمية هذه الإجراءات في إدراك حقيقة أن الإستثمار الأجنبي يقوم بدور رئيس في التنمية الإقتصادية.

أسباب و دوافع اختيار لهذا الموضوع: تتراوح بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

رغبتنا الشخصية في التطرق والبحث في المواضيع القانونية، والاقتصادية كون الاستثمار يغلب عليه الطابع الإقتصادي.

- **الأسباب الموضوعية:**

تمثلت في واقع التنمية الإقتصادية في الجزائر في الوقت الراهن والميل للمواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات للنهوض ومواكبة التحولات المتمثلة في السياسة الإقتصادية كل ذلك شجعنا للتطرق لهذا الموضوع.

وباختلاف السياسات الاقتصادية وفي إطار تنمية للاقتصاد الجزائري اختلفت النصوص الإجرائية في مجال الاستثمار وتشجيعه، وبما أن الإطار القانوني الإجرائي يكمن في سلسلة من التحفيزات والتشجيعات الممنوحة مما يرفع من عوائق الإستثمارات ومنه نطرح الإشكال التالي:

الإشكالية:

– ما مدى كفاية وفعالية الحماية المتعلقة بالاستثمار؟ وهل استطاعت القوانين جذب المستثمرين الأجانب ومنحهم الضمانات اللازمة لاستقطاب رأسمالهم إلى الجزائر؟

المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكالية السابقة ذكرها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لما يحتوي من أدوات المقارنة والمناقشة.

أهداف دراسة الموضوع:

تنقسم أهداف الدراسة إلى عملية وعلمية فيما يلي :

– **الأهداف العملية:** تمثلت أساسا في المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر حول الحماية وتفعيل التنمية الاقتصادية، وإصدار ترسانة من النصوص متماشية وهذا التوجه الجديد القائم على سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بتكريس مبدأ حرية الاستثمار.

-**الأهداف العلمية:** وهي توضيح الإطار القانوني الإجرائي المعتمد في منح مزايا وضمانات تشجع الاستثمار في الجزائر.

الدراسات السابقة :

لا توجد أي دراسة متخصصة في هذا الموضوع.

صعوبات دراسة الموضوع:

من خلال دراستنا للموضوع تعرضنا لصعوبات تتمثل في قلة المراجع والدراسات المتخصصة.

ومنه ارتأينا معالجة موضوعنا في خطة وفق تقسيم منهجي من فصلين، خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، والفصل الثاني لضمانات الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري.